المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

06/08/2013

عائلات معتقلي "ملف بليرج" تحتجّ أمام البرلمان للإفراج عن ذويها

هسبريس – محمد الراجي
الاثنين 05 غشت 2013 - 21:10

بعيون يملؤها الرجاء في معانقة ذويها القابعين خلف القضبان الحريّة، خاضَتْ عشرات من عائلات ما يُعرف بـ"معتقلي ملف بليرج"، وقفة احتجاجية أمام مقر البرلمان، للإفراج عمّا تبقى من المعتقلين السياسيين في هذا الملف، والذين يصل عددهم إلى 17 معتقلا، وتتراوح مُدَدُ محكوميتهم ما بين 6 سنوات و 30 سنة، وحُكْم واحد بالمؤبّد (عبد القادر بليرج).

وندّد المشاركون في الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها التنسيقية الوطنية للإفراج عن المعتقلين السياسيين في ملف بليرج، والتي أعقبها إفطار أمام مقر البرلمان، بغياب المحاكمة العادلة للمحكومين، و"الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" التي يتعرضون لها، كما ندّدوا "باستغلال قانون الإرهاب لضرب قوى الممانعة والمناضلين الشرفاء".

وقالت منى البوش، منسّقة عائلات باقي المعتقلين في ملف بليرج، في تصريح لهسبريس، إنّ الوقفة تأتي بعد مرور سنتين على تلقي عائلات المعتقلين وعودا بالإفراج عنهم على دفعات، بعد لقاء مع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، وهو الوعد الذي لم يتمّ تنفيذه، حسب قولها، "إذ ظلت العائلات ننتظر لمدة سنتين دونَما بدون نتيجة".

وناشدت منى البوش السلطات بالإفراج عمّا تبقّى من المعتقلين السياسيين في ملف بليرج فورا، قائلة إنّهم بريئون من التهم المنسوبة إليهم، وأنهم يعيشون وضعية مزرية داخل السجون، ومنهم من يعاني من أمراض، فيما تعيش عائلاتهم معاناة مستمرة منذ أن طالهم الاعتقال قبل خمس سنوات.

وأضافت أنّ عائلات المعتقلين أصبحت تحمل همّا كبيرا ليوم الزيارة، بعدما أصبحت الزيارات تتمّ مع زيارات عائلات معتقلي الحقّ العام، وهو ما يجعل العائلات تتخوّف من أن تستغلّ "جهات ما" ذلك، وترمي مخدرات في المؤونة، من أجل توريط المعتقلين.

من جهتها، قالت زوجة عبد القادر بليرج، المحكوم بالمؤبّد في تصريح لهسبريس، إنّ "ملف بليرج كان مفبركا، وأنّ المحاكمة التي دخلوا على إثرها السجن لم تكن محاكمة عادلة"، وأضافت أنّ عائلات المعتقلين انتظرت العفو الملكي الأخير للافراج عن المعتقلين، لكن بدون جدوى.

وشرحت قولها بكون الملف مفبركا بالقول "في سنة 2008، كانت هناك جهات تريد أن تلهي الناس بقضايا الإرهاب، وتخويفهم من أنّ هناك أشياء تدبّر ضد البلد، ولم يجدوا سوى تقديم عبد القادر بليرج، ومعه باقي المعتقلين أكباش فداء، الذين منهم من تمّ اعتقاله فقط بعد عثور أجهزة الأمن على رقم هاتف بليرج في ذاكرة هاتفه، متسائلة "إذا كان رئيس الحكومة قد رفع شعار "عفا الله عما سلف"، فهؤلاء المعتقلون أولى به من المفسدين الذين ينهبون الأموال".

وعن وضعية زوجها داخل السجن قالت زوجة بليرج إنّ تحويله من سجن سلا إلى سجن تولال بمكناس، بعد رسالة له نشرتها وسائل الإعلام، يعتبر تعسّفا، على اعتبار أنّ باقي المعتقلين تمّ تنقيلهم إلى سجون قريبة من مقر سكن عائلاتهم، وهذا معناه، تضيف، أنّ هناك جهات تريد عزل عبد القادر عن أيّ مصالحة، منوّهة بالمعاملة التي تتلقاها أثناء زيارته له في السجن، والتي تتسم، حسب قولها بالسلاسة، بعدما مُنحت حقّ زيارة زوجها مرّتين في الأسبوع.

وبخصوص مطالبها، قالت إنّ المطلب الوحيد الذي تنادي به، على غرار باقي عائلات المعتقلين، هو الإفراج الفوريّ عن عبد القادر، "لأننا نعاني، نحن وأبناؤنا، أكثر مما يعاني المعتقلون، الذين لا علاقة لهم بالتهم الملفقة إليهم"، على حدّ تعبيرها.

يشار إلى أنّ عدد المعتقلين في ما يعرف بـ"ملف بليرج يصل إلى 17 معتقلا، تصل مدة محكومية 7 منهم إلى 30 سنة، فيما تتراوح باقي المدد بين 15 سنة و 6 سنوات.

معتقلون سابقون بالبيضاء يهددون باعتصام مفتوح

7/224

م.ب

هدد من يعرفون بضحايا الاعتقال، المنخرطون في التنسيقية المحلية "من أجل التعبئة وتوحيد الجهود"، باعتصام مفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط مباشرة بعد انتهاء شهر رمضان الجاري.

وقال المعتقلون، في بيان توصلت "الأخبار" بنسخة منه، إن الاعتصام سيستمر إلى أن تتم الاستجابة لكافة مطالبهم من بينها جبر الضرر الفردي والإدماج الاجتماعي، والتسوية الإدارية والمالية، والتي تعتبر من ركائز العدالة الانتقالية التي أنشئت من أجلها هيأة الإنصاف والمصالحة، مطالبين بمنحهم معاشا محترما والتكفل بمتابعة أوضاعهم الصحية وتوفير كل شروط التطبيب والعلاج المجاني لهم، إلى جانب الإسراع في تطبيق مسطرة التسوية الإدارية والمالية بالنسبة إلى الجماعات المحلية، كما طالبوا بالعمل على تمكين الضحايا المعنيين أو ذويهم من استرجاع ممتلكاتهم أو تعويضهم.

وفي هذا الإطار، قال أحمد شهيد، وهو معتقل سابق، إن الاعتصام الذي سينظم ابتداء من نهاية شهر رمضان الجاري يأتي من أجل مواجهة كل المحاولات الرامية للالتفاف على ملف جبر الضرر الفردي وإقبار مطالب الضحايا.

وأوضح المعتقل السابق أن "ضحايا الاعتقال قاموا بعدة محطات نضالية للمطالبة بجبر الضرر الفردي، من ضمنها الاعتصام المفتوح الذي دام أربعة أشهر أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وأضاف المتحدث ذاته أن أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سبق ووعدهم بتسوية كافة الملفات العالقة وإعمال توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة التي تهدف إلى رد الاعتبار للضحايا، وحفظ كرامتهم وذلك بإدماجهم اجتماعيا وتسوية أوضاعهم الإدارية والمالية.

وأكد شهيد أن المقررات التحكيمية المتعلقة بجبر الضرر المادي الفردي الصادرة عن هيأة الإنصاف والمصالحة، قد أصبحت ملزمة وسارية المفعول بمجرد المصادقة عليها، غير أنها اتخذت مآلا آخر، بحسبه.

ضيف في 5 غشت 2013 الساعة 11:58

هل سمعتم بهلوسات وهرطقات الإرهابي العثماني

عادل العثماني المتهم بتفجيرات أركانة

عزيز الدادسي

مرة أخرى يخرج السجين والإرهابي والمجرم عادل العثماني بتصريحات غريبة وخارج السياق ولا تعني أحدا، فبعد أن ارتكب جرائم ارهابية وأدانه القضاء المغربي بتهمه الاجرامية، يواصله خرجات مدعومة بلجنة تسمى" اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين" والتي من مهامها الأساسية الدفاع عن الارهابين والمجرمين والقتلة.

العثماني يريد أطلاق سراحه ليعيث مرة أخرى إجراما وقتلا في أناس أبرياء لاحول لهم ولاقوة، وقال انه يريد الدخول في اضراب عن الطعام، هذا ما جاء في بيان له توصلت به " تيلكسبريس" من طرف اللجنة المذكورة، العثماني والمتهم الرئيسي في أحداث أركانة، يريد الخروج من السجن وكأنه في بلاد " السيبة" وبلاد بلا قانون، ونسي جرائمه التي ذهب ضحيتها أبرياء في مقهى اركانة بمراكش، وتفاصيل جريمته تم نشرها للراي العام بالأدلة والحجج، كما أن الغريب في أمر هذا " الإرهابي" أنه صنف نفسه ضمن المعتقلين الإسلاميين والسياسيين، وللوقاحة التي ما زالت في عقل العثماني ومن معه، أن يصنف نفسه بهتانا معتقلا إسلاميا، وكأننا أمام معتقلين يهود ومسيحيين ونصارى ووو.

..في حين نفى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أكثر من مناسبة عن وجود معتقلين سياسين في المغرب..

ومن هرطقات المدعو العثماني، قال انه استغل من طرف "جهات" لم يذكرها، استغلته "كدرع لصد موجة الربيع العربي"، فمن يكون العثماني بائع الأحذية هذا الذي تفنن في البعض في تكديس دماغه بالخزعبيلات الفارغة، ومن وراءه، ومن استغله؟ إنها أسئلة تجاوزها الزمن، بعد إدانة القضاء المغربي لأفعال الإرهابي العثماني في احداث اركانة الأليمة، فالعثماني هو مجرد مجرم ارهابي، ارتكب جريمة خطيرة نال عقوبته من قبل المحكمة، وفي ظل ما يعرفه المغرب من حرية وانفتاح، خرج العثماني بهرطقاته وجنونه وضعفه النفسي ليقول انه ضحية، ونسي أنه مجرم ارتكب أفعالا ومسا خطيرا بسلامة الدولة المغربية، وبفعله الإرهابي اهتزت مدينة مراكش السياحية على وقع فعل شنيع كانت بريئة منه، لكونها تقبل بالاختلاف ومدينة الالتقاء الثقافي والحضاري، وبما أن العثماني يعاني من أمراض واضطرابات نفسية، وما عرفته قضيته من تداعيات إعلامية، ظن العثماني أنه سيلاقي دعما حقوقيا ومدنيا واعلاميا، في حين نفضه الجميع لكونه مارس الإرهاب بكل أنواعه، ووجد حوله بعض المتطرفين من السلفية الجهادية والذين يتقاسمون معه نفس الأهداف التخريبية والتدميرية وهم مجرد قتلة ومجرمين...

فالعثماني مجرد مجرم خطير مكانه السجن، وما محاولاته اليائسة في الاضراب عن الطعام، وإصدار تهم خارج السياق، والكذب وتغليط الرأي العام، من كونه ضحية "جهات" استغلته كبائع بسيط، وهو يعرف انه مجرم خطير انصهر لأفكاره المتطرفة، ولجبروت دوغمائيته التي مارس من خلالها ارهاب المغاربة وقتل أبرياء لا يد لهم فيه أي شيء سوى كونهم سياحا جاؤوا للمغرب من اجل الاستمتاع بجماله والتمتع بثقافته الاصيلة.

ضيف في 5 غشت 2013 الساعة 18:26

بنهاشم راكم أخطاء كثيرة وإمبراطورية السجون تغلبت عليه

بنهاشم

تليكسبريس– موحى الأطلسي

جاء قرار إعفاء المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بعد أقل من 48 ساعة على البلاغ الأول الصادر عن الديوان الملكي، والذي أمر من خلاله صاحب الجلالة بفتح تحقيق معمق من أجل تحديد المسؤوليات ونقط الخلل التي قد تكون أفضت لإطلاق سراح البيدوفيل الاسباني دانييل غالفان فين، الذي استفاد من عفو ملكي خلال الأيام الأخيرة رغم اقترافه لجرائم اغتصاب في حق أطفال مغاربة.

كما أن العزل يأتي بعد اقل من 24 ساعة من البلاغ الثاني للقصر الملكي والذي أعلن من خلاله جلالته سحب العفو الملكي الذي سبق وأن استفاد منه المسمى "دانييل كالفان فيينا"، وإصدار أوامره لوزير العدل قصد التدارس مع نظيره الإسباني بخصوص الإجراءات التي يجب اتخاذها عقب قرار سحب هذا العفو.

وقبل الحديث عن تجربة بنهاشم في إدارة المؤسسة السجنية وتداعيات العزل الذي طاله اليوم، لابد من إبراز جانب مهم لم ينتبه إليه الكثير من المحللين والمتتبعين لقضية العفو عن البيدوفيل الاسباني.

ويتعلق الأمر بحرص جلالة الملك على احترام القانون والاستناد إلى دستور المملكة، وذلك من خلال التأكيد في البلاغ الملكي الأول بأن التعليمات ستعطى لوزارة العدل من أجل اقتراح إجراءات من شأنها تقنين شروط منح العفو في مختلف مراحله.

كما أن هذا الحرص يتضح من خلال البلاغ الثاني حيث جاء فيه أن جلالته أعطى أوامره لوزير العدل قصد التدارس مع نظيره الإسباني بخصوص الإجراءات التي يجب اتخاذها عقب قرار سحب هذا العفو.

ومن خلال هذه الإشارات في كلا البلاغين يتضح أن جلالته يجعل من العدالة، التي بوأها الدستور الجديد مرتبة سلطة مستقلة عن باقي السلط، مرتكزا وآلية لحل القضية، وهو بذلك يسير في اتجاه تجسيد مقتضيات الدستور في هذا الإطار.

وتتضح إرادة جلالة الملك بخصوص جعل القضاء مرتكزا، ليس فقط كسلطة يحتكم إليها المواطنون ولكن كدعامة وكحافز للاستثمار كما جاء في خطاب العرش الأخير وذلك من خلال حرص جلالته مباشرة بعد البلاغ الملكي الأول بتفتح تحقيق في نازلة العفو عن الاسباني دانيال، وذلك بإشراف من وزير العدل الذي يشرف على قطاع العدل، وكذا الوكيل العام لدى محكمة النقض، الذي يضطلع، من بين مهام أخرى، بالسهر على التطبيق السليم للقانون وللقواعد المسطرية، وكل هذا لترك الحرية امام السلطة القضائية للبحث والتحري في مستويات المسؤولية التي أدت إلى إدراج البيدوفيل ضمن قائمة الإسبان المنعمين بالعفو الملكي..

وأسفرت التحقيق الذي تم فتحه عن وجود تقصير من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إذ أن هذه الأخيرة وضعت بيانات ومعلومات خاطئة ومغلوطة لدى اللجنة المكلفة بالعفو، وعلى إثر ذلك قرر صاحب الجلالة إعفاء حفيظ بنهاشم من مهامه..

ويأتي هذا العزل في وقت تعالت فيه الأصوات منددة بما يجري بالسجون المغربية من تجاوزات من طرف المندوب وبعض المحسوبين عليه، بحيث لا يمر أسبوع إلا وسمع خبر ضبط خروقات وممارسات ضد القانون، أبطالها مدراء ومسؤولين أتى بهم بنهاشم لتنفيذ خطته وسياسته التي تستند على "درجة الصفر من التسامح"، فأصبحت السجون تعج بمظاهر الفوضى والعبث وانتشار المخدرات وتجارتها بتواطؤ مع بعض الموظفين ...

ومنذ أن قدم بنهاشم إلى إدارة السجون، وهو المحسوب على عهد البصري، لم تتوانى جمعيات المجتمع المدني والحقوقي في إصدار صفارات الإنذار محذرة من الوضعية الكارثية التي تعيشها مختلف مراكز الاعتقال حيث أصبحت مؤسسة السجن دولة داخل دولة، يصول فيها زبانية بنهاشم ويجولون دون أي رادع، والأدهى من ذلك دخول المندوب في صراعات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعد مؤسسة دستورية، ورفضه زيارة اللجنة البرلمانية

لتقصي أحوال السجناء، ضاربا عرض الحائط بالمقتضيات الدستورية التي منحت للجان البرلمانية في هذا المجال..

كما أن مرحلة تدبير السجون في عهد بنهاشم عرفت أحداثا مأساوية كان أكثرها دموية تلك التي عرفها سجن سلا سنة 2011 بعد تمرد سجناء السلفية الجهادية وكذا الانتحارات الكثيرة والإضرابات عن الطعام والرشاوى والبيع والشراء داخل السجون وأخيرا هجوم سجين على موظف بالسجن المدني بسلا، وتكسير عظامه ولم تصدر حينها المؤسسة ولو بلاغ حول الحادث..

مختصر الكلام أن إمبراطورية السجون في المغرب تغلبت على شخص حفيظ بنهاشم، وأن أخطاءه الكثيرة والمتراكمة جعلت مسلسل الإصلاح الذي بدأه يقف، ويجوز القول بأن دانييل تغلب على بنهاشهم بالضربة القاضية.

مجمل القول إن السجون في عهد بنهاشم أصبحت مافيا حقيقية.. ودولة غريبة داخل دولة..

يشار إلى أن حفيظ بنهاشم (1936، بوفكران، مكناس) كان مديرا للأمن الوطني المغربي بين 1997 و2003، وأصبح مندوبا عاما لإدارة السجون وإعادة الإدماج في منذ 29 أبريل 2008.

وبدأ مسيرته المهنية بالإدارة العامة للأمن الوطني، إذ شغل عدة مناصب بهذه المديرية، والتحق في سنة 1971، بالإدارة المركزية لوزارة الداخلية بصفة رئيس دائرة. ومنذ يناير 1975 شغل منصب عامل بالإدارة المركزية لوزارة الداخلية إلى غاية ماي 1997. حصل سنة 1994 على وسام العرش من درجة قائد. ثم شغل منصب المدير العام للأمن الوطني من ماي 1997 إلى غاية يوليو 2003.

... هذا عن الملك... فماذا عنكم... : بوشعيب حمراوي

...و أخيرا تبرأ الملك محمد السادس من العفو الذي استفاد منه الذئب البشري الذي نهش أجساد 11 طفلا، وألحق بهم وبأسرهم أضرارا عضوية ونفسية جسيمة. وذهب أبعد من ذلك إلى الاعتذار للشعب المغربي وسحب العفو ومطالبة الحكومة بسلك الإجراءات القانونية من أجل استرجاع الوحش وإعادته إلى قفصه، كما طالب بالتحقيق في القضية، ومعرفة الجهة التي ورطته مع الشعب في عفو أكد أنه لا يعلم شيئا بخصوص المستفيد منه...ليس لنا سوى قبول عذر وأسف الملك، والتهليل بانتصارنا كشعب تمكن من تصحيح وضع خاطئ وصادر من قمة هرم البلاد ... من الملك... ليس لنا سوى انتظار عودة الوحش الشبه مستحيلة، وانتظار ما ستفرزه التحقيقات والاهتداء إلى الشخص أو الأشخاص الذين ورطوا الملك مع الشعب... بطبيعة الحال فالحديث هنا مع المغاربة الملكيين الذين يؤمنون باستحالة وجود وتواجد المغرب بدون ملكية، والمؤمنون بأن النضال هو من أجل نهضة وتنمية المغرب مع الحفاظ على الغطاء الملكي، سواء منهم المقتنعون بما لديهم من ملكية أو المطالبون بملكية برلمانية تسود ولا تحكم...والذين يمثلون معظم الشعب المغربي... وحديثي لا يعني هؤلاء المطالبين بجمهورية أو بالدولة المدنية أو ... لأن ألسنتهم التي تنطق بما لا تبطن، هي مجرد ترهات لن تجلب للمغرب سوى الدمار.

...

إذ كيف يعقل لمواطن مغربي أن يسحب جنسيته المغربية للتعبير عن رفضه أو سخطه عن قرار حكومي أو ملكي... وهل من السهولة بما كان التخلي عن مغربيته، عوض التشبث بها والتضحية من أجلها...أليس التخلي عن الجنسية بمثابة تخلي عن كل المغاربة أطفلا وكبارا ... والقبول بجنسية أجنبية أكيد أنها ستمنحه صفة مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة داخل تلك الدولة، وستجعل منه جاسوسا ليس إلا... التخلي عن الجنسية يعني التخلي عن الأصل والعرق ولا يتمت لصلة لأي شكل من أشكال النضال،... إنها ورقة يشهرونها هؤلاء في وجه المغرب والمغاربة كلما كانت تلك الدولة الأجنبية في حاجة إلى استغلالنا أو الضغط علينا...فليبرزوا لنا هؤلاء الرافضين لجنسيتهم المغربية ما لديهم من تبريرات واهية لتاريخهم النضالي في الكفاح إلى جانب الاستخبارات والجواسيس وأعداء الوطن ... هل من سجل يبين مدى كفاحهم وصمودهم في المغرب إلى جانب المقهورين والمستضعفين من الشعب، والذين يحاولون كسب ثقتهم وولاءهم لهم بتعاطفهم الممزوج بالمصلحة الشخصية وحب الذات والمال...الذين انتهى بهم يأسهم في النيل من المغرب إلى اتخاذهم قرار سحب الجنسية أو التطبيل للموالين لهم بسلك أساليب القذف والقدح والضرب العشوائي والتحليلات المملاة عليهم... شخصيا لا أرى في مثل هاته القرارات سوى الجبن والهروب واللاوطنية ومحاولات الركوب والتموقع وإثارة الانتباه...

...

وكيف لي كمغربي أن أصدق كلام وصراخ مواطن مغربي لا يعيش بيننا ويتحذث عن معاناتنا ومطالبنا .... مغربي يتنقل بين دول العالم، لا نسمع صوته ولا نقرأ ترهاته إلا عندما يريد الركوب على أحداث داخلية، والغوص في بحور لا علاقة لها بتلك الأحداث من أجل التعبئة البشرية، وتسريب الأوهام...من أنت أيها المغربي الذي تفرض نفسك كوصي على المغاربة بتصريحاتك وتخميناتك، وتجعل من نفسك العارف والفاطن والذكي الذي أرسله لنا القدر من أجل تنويرنا، وكأننا أميون نعيش في الكهوف؟... من أنت ومن أين تقتات في حياتك اليومية المسخرة؟ ..، وعلى يد من تتعلم فن الكلام ومن يهمس لك ببذلك الهراء اللغوي الذي لا تتردد في نقله بالقلم واللسان إلى المغاربة، ولسان حالك يقول إنهم مغفلون و(مكلخين)، ومستعدين للسير خلفك...كيف لي أن أثق في مغاربة جبناء لجئوا إلى خارج أرض الوطن من أجل الخدمة كعبيد لدى المخابرات الأجنبية والخصوم.. ... كما أنه كيف لي أن أثق في حكومة غير قادرة على تحمل مسؤوليتها كاملة وفق ما ضمنه لها الدستور... وغير قادرة حتى على ضبط ملف خاص بمجرم إسباني استباح أعراضنا... وهل يعقل أن نسمع الآن وبعد أزيد من سنتين من اعتقاله أنه ليس اسبانيا وليس أستاذا جامعيا، وأنه عراقي الأصل وقد جندته أسبانيا لفترات كضابط في مخابراتها داخل العراق، قبل أن تكافئه بتقاعد مالي مريح، وترسله إلينا ليعبث بأطفالنا...هل من المعقول أن تحقيقات الأمن الوطني والمحكمة، التي انتهت بالحكم عليه ب30 سنة سجنا نافذا، وتغريمه فتات المال (50 ألف رهم لكل ضحية)، لم تتوصل إلى هويته الحقيقية....أليس هذا تقصير واضح من طرف من حققوا معه...

.... وكيف لي أن أصدق خرجات وزير العدل الذي اعتبر أن لا علاقة له بقرار العفو على الذئب البشري الإسباني العراقي، وأن القرار اتخذ في إطار علاقة بين الملكين الإسباني والمغربي... وإذا وافقنا سيادة الوزير على تصريحاته الغامضة، فما دور وزارته في تدبير ملفات العفو... ومن أعد اللائحة الوزارة أم القصر علما أن ملفات السجناء هي بيد وزارته ...وكيف لوزير اسمه الرميد ضل لسنوات يدك الشوارع والمحاكم بانتقاداته اللادغة للحكومات

السابقة، أن يقبل بتمرير لائحة المستفيدين من العفو إلى الملك دون وضع تقارير وملاحظات على كل مستفيد. على الأقل ليخلي عاتق وعنق الحكومة من هذا العفو...إن على حكومة عبد الإله بن كيران أن تدرك أنها أخلفت وعدها مع الشعب ومع حراكه الذي كانت أول المستفيدين منه.. وأن تعلم أن عليها إعادة صياغة كل أوراقها وبرامجها ومخططاتها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.. ولتعلم أن الشعب الذي يئس من الوعود الكاذبة، لم يعد قادرا على تقبل الأعذار والتبريرات الواهية وأن صبره على الحكومة ليس بسبب عيونها الإسلامية العسلية، ولكن لأنه يدرك أن الوضع بات أكثر حساسية وصعوبة، بسبب المتربصين والخصوم والموالين لهم... الذين يروا في أنفسهم البديل، ونرى فيهم الجحيم والدمار...

... رسالتي لك أيها الملك الذي أخطأ فصحح خطئه واعتذر، أن توسع دائرة التحقيق لتشمل كل ما يتعلق بالطفولة، وأن تستعين بتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الأخير والذي كشف عن تجاوزات وخروقات بالجملة داخل مراكز حماية الطفولة بالمغرب... فالتقرير يضم شهادات حية لأطفال ومربيين عن ما يعانونه داخل تلك المراكز التي يحال عليها الطفل الجاني والجانح كما يحال عليها الطفل اليتيم والمشرد والذي يوجد في وضعية صعبة... مراكز بلا موارد بشرية كافية ولا مؤطرين متخصصين، وقضاة يحيلون أطفال بعشوائية على تلك المراكز دون مراعاة لمستواه الثقافي وحاجياتهم الصحية والاجتماعية...

...رسالتي لك أيها الملك أن تعيد فتح كل ملفات العفو السابقة، لتقف على أن من خطأك اليوم سلك طريق من سبقوه..هؤلاء الذين عاشوا يخطئونك في وضع لوائح المستفيدين من العفو،المجرمين ما إن يفرج عنهم حتى يعودون للتخطيط لجرائم أخرى.. وهؤلاء الذين عاشوا يستنفعون من مأذونيات ومساعدات تعود لفقراء ومحتاجين استنجدوا بك وأمدوك ببطائقهم التعريفية ورسائلهم... بالتوفيق ونحن معك ...

دانييل غيت، و ورطة الديوان الملكي؟

01:39:00 06/08/2013

في خطوة غير مسبوقة اطلع الديوان الملكي بالرباط، بثلاثة بلاغات متتالية يحاول من خلالهما تقديم تفسيرا للورطة التي وضع فيها النظام نفسه، من خلال استخفافه في اتخاذ بعض القرارات الغير المحسوبة العواقب.

البلاغ الأول يخبرنا فيه الديوان الملكي بان الملك «لم يكن على اطلاع بأي شكل من الأشكال وفي أي لحظة بخطورة الجرائم الدنيئة المقترفة التي جرت محاكمة المعني بالأمر على أساسها»، و انه لا يعلم بتفاصيل ملف البدوفيلي الاسباني دنييل كالفان و وعد" بفتح تحقيق لتحديد المسئول أو المسئولين عن هذا الإهمال من أجل اتخاذ العقوبات اللازمة". كما أعطيت "التعليمات –حسب البلاغ نفسه– لوزارة العدل من أجل اقتراح إجراءات من شأنها تقنين شروط منح العفو في مختلف مراحله"

البلاغ الثاني اعتبر " إطلاق السراح هذا الذي يبعث على الأسف". واخبرنا بأنه قرر التراجع أو "سحب قرار العفو عن من أسماه البيان ب"دانييل" كما أكد أن الملك أصدر "أوامره المطاعة لوزير العدل قصد التدارس مع نظيره الإسباني بخصوص الإجراءات التي يجب اتخاذها عقب قرار سحب هذا العفو".

البيان الثالث اطلعنا بان الملك محمد السادس اصدر تعليماته، قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقالة حفيظ بنهاشم المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بعد أن تم تحميله المسؤولية في قضية إطلاق سراح البيدوفيلي الإسباني، حيث خلص التحقيق الذي أمر به الملك إلى أن الخلل كان على مستوى المندوبية.

مؤكدا انه " أثبتت الأبحاث أن هذه المندوبية زودت الديوان الملكي، عن طريق الخطأ، بمعلومات غير دقيقة عن الحالة الجنائية للمعني بالأمر، ضمن لائحة تضم 48 معتقلا يحملون الجنسية الإسبانية".

و أمر بفتح تحقيق معمق في قضية العفو وإطلاق سراح البيدوفيلي الإسباني، حيث كلف لجنة برئاسة كل من وزير الداخلية والوكيل العام لدى محكمة النقض، بإجراء الأبحاث اللازمة في هذا الشأن.

يتضح من خلال قراءتنا للبيانات الثلاثة بأنها كلها وعدت بفتح تحقيق في الموضوع للكشف عن المسئول/ المسئولين عن "هذا الإهمال" بالرغم من إصدار التعليمات لإقالة حفيظ بنهاشم؟

إنني لست رجل قانون للبث في الموضوع من زاويته القانونية لكن باعتباري كمتتبع أحاول فهم ما يجري في بلدي و إعطاء تفسير لما وقع و ما يمكن أن يقع.

إن تمعنا مثلا في البلاغ الأول و الذي يقول فيه الديوان الملكي بان الملك لن يكن في علمه بل لم يكن على اطلاع على الملف. أتساءل لماذا هذا الديوان إذن لم يستقيل أو يعفيه الملك من مهامه مادام هناك قصورا واضحا و اعترافا على أن الديوان لم يخبر الملك بتفاصيل هذا الملف إن صدقنا طبعا رواية الديوان الملكي نفسه.

البلاغ الثاني الذي يخبرنا بتراجع الملك عن عفوه عن الاسباني دانييل، و هي في حد ذاتها خطوة ناذرة في تاريخ الملكية بالمغرب و التي بالتأكيد سيكون لها " ما بعد". لان سحب قرار العفو سيكون له أضرارا على مصداقية النظام المغربي نفسه و الدخول في المتاهات مع الجارة اسبانيا من اجل إعادة المجرم المحكوم عليه إلى المغرب لقضاء ما تبقى من عقوبته و هذا ما يمكن أن يدخل المغرب و اسبانيا في توتر دبلوماسي و المغرب في غنى عنها في هذه الظروف الجد دقيقة وطنيا، مغاربيا و عربيا. و هذا ما قد يعطي نتائج عكسية لما أريد لقرار العفو أصلا و الذي وصفه وزير العدل مصطفى الرميد بأنه قرارا يهدف إلى خدمة"المصلحة العليا للوطن". ناهيك عن صورة و مصداقية النظام التي ستتضرر بالتأكيد بهذا النوع من الأخطاء الارتجالية.

البلاغ الثالث هو تحصيل حاصل لان كل هذه الضجة لا يمكن أن تمر مرور الكرام و لابد من إيجاد "كبش ضحية" من اجل إرضاء جزء هما من الرأي العام الذي له رؤية سيئة على مدير السجون حفيظ بنهاشم. كما أن هناك عدة تقارير سيئة حول طريقة تدبيره لإدارة السجون أبرزها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كمؤسسة رسمية. ناهيك أن سن بنهاشم يتجاوز الخامسة و السبعين (و هو سن يفوق سن التقاعد بالمغرب).

إن النقطة المشتركة في البلاغات الثلاثة هي التنصيص على "فتح تحقيق لتحديد المسئول أو المسئولين عن هذا الإهمال" و "بفتح تحقيق معمق حول الموضوع"..الخ. بالرغم من إقالة بنهاشم و تكليف "لجنة برئاسة كل من وزير الداخلية والوكيل العام لدى محكمة النقض، بإجراء الأبحاث اللازمة في هذا الشأن" .

و عليه أتساءل معكم من هي إذن الجهة المخول لها قانونيا فتح التحقيق؟

هل هو الديوان الملكي نفسه؟

هل هو البرلمان؟

هل هو القضاء عن طريق النيابة العامة؟

أم لا احد من هؤلاء و أن كل البلاغات و إقالة بنهاشم تهدف فقط إلى تهدئة غضب الشارع و مص صدمة المواطنات و المواطنين المغاربة من جراء هذا القرار اللا مسئول القاضي بإصدار عفو مجاني لأخطر المجرمين الذين عرفهم المغرب. و كذا البحث عن كبش الضحية للتضحية به قبل حلول عيد.

في الدول الديمقراطية فان الجهة المخولة لها لإجراء تحقيقات هو القضاء و أحيانا البرلمان بتشكيله لجانا لتقصي الحقائق حول موضوع ما.

و في هذه الحالة يلعب القضاء دوره كاملا و بشكل مستقل لإظهار الحقيقة و إزالة اللثام عن الجريمة و مقترفيها.

فهل يا ترى في المغرب، يمكن إجراء تحقيق مع الملك أو أعضاء ديوانه لمعرفة أين يكمن الخلل الحقيقي و معاقبة الأضناء كيف ما كانت مكانتهم.

و هل فعلا هناك من يريد السوء للملك من بين أعضاء ديوانه آو خارجهم كما تذهب بعض التحليلات و التأويلات؟

وهل أن الملك فعلا لم يكن في علمه تفاصيل الملف؟ و في حالة العكس فهل الملك يكذب على شعبه و يهدف ببلاغاته و عزل بنهاشم فقط نزع فتيل الغضب و إسكات صوت المحتجين الغاضبين؟ باعتبار انه عاجز على تقديم اعتذار رسمي لشعبه الذي أشبعه ركلا و رفسا و قمعا في كل من تطوان و الرباط و الناضور.....

ما هو مؤكد في المغرب أن لا القضاء و لا البرلمان بإمكانهما إجراء تحقيق مستقل حول هذه النازلة. إذن فالتحقيق الذي تتحدث عنه بلاغات الديوان الملكي هي إجراءات سطحية تفتقد للنزاهة و الشفافية تقوم بها جهات غير دستورية و أن نتائجها –في حالة ما صرح بها– لن تنفع في شيء الشعب المغربي و قواه الحية التي تطالب اليوم بشكل صريح و واضح بضرورة استقلال القضاء و فصل السلطات و العمل بمبدأ عدم الإفلات من العقاب بعيدا عن التعليمات التي تتعارض كليا مع مفهوم دولة الحق و القانون.

Commission régionale des Droits de l'homme à Tanger-Tétouan 72 plaintes enregistrées en quatre mois

Créée en février 2012 en conformité avec l'article 28 du dahir portant création du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan a pour mission de suivre et de contrôler la situation des droits de l'Homme au niveau régional, de recevoir et de traiter les plaintes relatives à des violations présumées des droits de l'Homme dans la région.

Ladite Commission a tenu, la semaine dernière à Tanger, sa 5ème session ordinaire, qu'elle a consacrée à la présentation des rapports des groupes de travail thématique.

Ouvrant les travaux, la présidente de la CDRH, Mme Soulma Taoud, a indiqué que cette rencontre a pour objectif d'évaluer les actions entreprises depuis la dernière session ordinaire tenue au mois de mars 2013, en matière de promotion des droits de l'Homme, le contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et le traitement des plaintes reçues, annonçant à ce propos que 72 plaintes ont été enregistrées durant les quatre derniers mois, dont 36 provenant de pensionnaires des établissements pénitentiaires de la région, 26 contestant des décisions de la justice et le reste portant sur des violations présumées des droits économiques et sociaux._

_La commission ne se limitera pas à la réception de ces plaintes ; elle a pour tâche d'écouter et d'orienter les plaignants tout en suivant le traitement de leurs plaintes » a affirmé la présidente, insistant particulièrement sur la nécessité d'accélérer le rythme d'amélioration des conditions de détention dans les prisons et de suivre sans relâche le chantier de réforme de la justice, principal outil de protection des droits.

D'autre part, annonce Mme Taoud, la commission a procédé à la signature de quatre conventions de partenariat et de coopération avec l'Association des amis du cinéma, l'Institut national des Beaux-arts de Tétouan, l'Université Abdelmalek Essaâdi et l'Académie régionale d'éducation et de formation de Tanger-Tétouan. Ces conventions ont pour but de promouvoir et consacrer les principes des droits de l'Homme et les valeurs humanistes dans le système d'enseignement et les activités culturelles et artistiques menées au niveau de la région, a-t-elle expliqué.

La 5ème session de la CRDH a aussi examiné la stratégie communicationnelle de la commission, le rôle des clubs des droits de l'Homme et de la citoyenneté au sein des établissements scolaires et le projet de préservation de la mémoire de la région.

إقالة سجّان المملكة الأول، هل هي صفقة بين المخزن و السلفيون؟؟

عمر افضن
oifden@yahoo.fr

أصدر الملك محمد السادس تعليماته لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإقالة المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، حفيظ بنهاشم. يوم الاثنين 5غشت 2013 ، على ضوء التحقيق في قضية إطلاق سراح المواطن الإسباني دانييل كالفان فينا، وأفضى إلى أن هذه المندوبية تتحمل كامل المسؤولية. هذه الإقالة لم تكن مفاجئة نظرا للانتقادات التي تعرض لها حفيظ بنهاشم ، من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ، بسط فيها صورة قاتمة عن أوضاع السجون بالمغرب. التقرير الذي إعتبر بمثابة صفعة أخرى على خذ بنهاشم، بعد الانتقادات التي تعرض لها، وأكد أن ''سوء معاملة السجناء واستمرار التجاوزات داخل سجون المملكة مازال موجودا من خلال الضرب بالعصا والأنابيب البلاستيكية، والتعليق بواسطة الأصفاد في أبواب الزنازين لمدة طويلة، واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والركل بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء''. يأتي هذا الانتقاد أيضا ، بعد فشله في تدبير ''أزمة'' ، ''ترويض'' السلفيين، كما فشل في تحسين صورة سجون المملكة التي أصبحت وفق تعبير ذات المهتمين ''مقابر'' جماعية لمساجين .

حفيظ بنهاشم، ، عاد لواجهة الأحداث بعد أن ظن الجميع أن الرجل قد ''استُهْلك'' عند دار المخزن، وأن الملك محمد السادس أبعده من إدارة الأمن الوطني التي تولاها ما بين 1997 و2003 ليزيل آخر مسامير الراحل إدريس البصري من وزارة الداخلية. غير أن الهروب الهوليودي لتسعة سجناء سلفيين من سجن القنيطرة بتاريخ 7 ابريل 2008،'' وهو السجن بالمناسبة الذي اعتقل المواطن الإسباني دانييل كالفان فينا ،وأعاد بنهاشم من جديد إلى رماده ليولد من جديد بعد أن عيّنه الملك محمد السادس يوم الثلاثاء 29 أبريل 2008 مندوبا عاما لـ''إدارة السجون وإعادة الإدماج'' .

وقبل أن ينال الرجل هذا المنصب، خاض بنهاشم صراعا كبيرا مع عدوه الأول الجنرال حميدو لعنيكري الذي كان يرأس، حينها، مديرية مراقبة التراب الوطني المعروفة اختصارا بـ DST بعد أن توالت انتقادات الأخير لطريقة تدبيره للشأن الأمني في العديد من هوامش المدن المغربية، حتى بات بعضها غير متحكم فيه، حسب الانتقادات التي كان يُوجهها العنيكري لابن مدينته، قبل أن تأتي تفجيرات 16 ماي 2003 بالدار البيضاء لتهز من عرش سليل آل بنهاشم المزداد سنة 1936 وتطيح به فاسحا المجال لعدوه الأول حميدو لعنيكري ليتولى دفة قيادة إدارة الأمن الوطني في المملكة الشريفة.
منذ ذاك الوقت وبنهاشم الحاصل على وسام العرش سنة 1994 من درجة قائد ظل متواريا عن الأنظار، حتى ظن البعض أن الرجل دخل إلى ''ذاكرة النسيان''، قبل أن تنفُضَ أحداث سجن القنيطرة الغبار عنه، ليعود إلى الواجهة، ويتصدر عناوين الصحف، ويصبح الشغل الشاغل للمنظمات الحقوقية الوطنية والدولية.

ونظرا لكون سجن القنيطرة ، هو القاسم المشترك في توريط بنهاشم ، في فرار السلفيون السبع ، وتهجير المجرم دنييال إلى اسبانيا ، فإن الحدث الأول ، يذكرنا بتصريحات نارية لادعة من الشيخ عمر الحدوشي المحسوب على التيار السلفي الذي طالب بحبس المدير العام لإدارة السجون، حفيظ بنهاشم، بعد كل ما تعرض له من تعذيب وتنكيل بكرامته طيلة مدة سجنه، الغريب أن هؤلاء السلفيون في حالة المجرم ''الإسباني'' ، التزموا الصمت قبل صدور بلاغ الديوان الملكي الذي ينفي قطعا أن يكون الملك كان على علم حتى بجرائم دانيال ، ليظهر بعد ذالك احد السلفيون الذي استفاد هو الآخر من العفو الملكي و أفرج عنه سنة 2011، ليساهم في الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية وقبلها في حملة التصويت بـ''نعم'' على دستور 2011. و في أقدح وصف من نوعه، شبه محمد الفيزازي، أو ''فقيه البلاط'' كما يصفه البعض، مناهضي العفو الملكي على الإسباني مغتصب الأطفال المغاربة بـ''لعاهرة التي تحاضر في الشرف''. وفي سياق ذاته قامت وزارة الأوقاف بتعينه قبل أسبوع تقريبا خطيبا جمعة بمسجد طارق بن زياد. وهي إشارة في نفس الوقت إلى ترويض السلفيين خاصة في ظل مايحدث اليوم في تونس ومصر،و يدفع بعض من يوصفون بـ''الشيوخ'' السلفيين تحت الخوف من العودة إلى السجن إلى البحث عن أي فرصة لتقديم فروض الطاعة والولاء لمن يعنيهم الأمر،. ربما يكون موقف الفيزازي الشئ الخفي في مايدبر في الكواليس ، وقد سبق أن إضطر مصطفى الرميد في فبراير 2012 إلى الاجتماع بمنزله بـ''شيوخ السلفية'' المستفيدين من العفو من أجل حثهم على عدم إحراجه بتصريحاتهم وخرجاتهم الإعلامية، حسب ما تسرب من اللقاء الذي حضره أيضا قياديون من

العدالة والتنمية وحركة الإصلاح والتوحيد وبعض مدراء الصحف، لتسريبات الصحافية، التي لم ينفها الوزير، تقول إنه جرى تحذير ''الشيوخ''، حيث خاطبهم منبها: ''إن مصير المعتقلين السلفيين بين أيديكم، وكل تحركاتكم وتصريحاتكم، بصفتكم شيوخا ورموزا لهؤلاء المعتقلين، سيكون لها كبير الأثر على إطلاق سراحهم أو بقائهم رهن الاعتقال''. وربما تكون ثمن صفقة الصمت في قضية المواطن الاسباني ''دنييال كالفن'' بالتخلص من السجان الأول بالمغرب الذي عان منه السلفيون بعدما ظل حفيظ بنهشام تحت أنظار مجهر المنظمات الحقوقية خاصة وانه محسوب على بقايا الوزير السابق في الداخلية إدريس البصري ، هذا الأخير الذي قيل كان له الفضل في دخول حزب العدالة والتنمية إلى اللعبة السياسية بل حكم البلاد ، بقيادة أمينه العام عبد الإله بن كيران ، أصبح اليوم رئيسا للحكومة الحالي ، والذي اختفى عن الأنظار بعد الضجة التي اتيرت على المواطن الاسباني '' دانييال كلفان'' ، وربما لسكوته معنى ، خاصة وانه المعروف بخرجاته الإعلامية الصاخبة يلوم فيها التماسيح ، والعفاريت ؟؟ الذي عرفهم عن قرب ولم تكن له الجراء يوما في الفصح باسمائهم ... إقالة بنهاشم جعلت الدراع الدعوي الإحتياطي يعوض بن كيران ويصرح أحمد الريسوني، الرئيس الأسبق لحركة التوحيد والإصلاح، لأحد المواقع الالكترونية ، أن سقف النقاشات الجارية حاليا في المغرب حول ما بات يعرف بقضية العفو الملكي عن الاسباني ''دانيال''، يجب أن ترفع إلى مستوى مطالبة إصلاح المؤسسة الملكية برمتها، وليس فقط تقنين آلية العفو. وأكد الريسوني إن قضية ''دنييال'' كشفت خللا في اشتغال المؤسسة الملكية ، حيث قال إن ''كل من يعمل داخل المؤسسة الملكية يتصرف باسم ''سيدنا''، وباسم التعليمات الملكية، وباسم التوجيهات العليا، والشعب لا يدري ما الذي صدر فعلا عن الملك، وما الذي صدر عن المملوك''. ربما يكون احمد الريسوني يقصد بهذا التصريح ما تضمنه بلاغ الديوان الملكي ،من أن الملك لاعلم له بجرائم مغتصبي الأطفال دنييال، وأن إقحام الملكية في موضوع العفو على المواطن الإسباني ، هو ما سيجعل الصراع بين العلماني والإسلامي يطفوا على السطح ،وربما له تبعاته داخل المحيط الملكي ، وما إقالة حفيظ بنهاشم إلا خطوة أولية لتصفية الحسابات ، وحيث أن ما بعد مطالب 20 فبراير ، تختصر فيه مطالب الشعب إلى مطلب بسيط للغاية أثارته النخبة بإلغاء العفو على مغتصبي الأطفال ''دنييل كالفن'' ، فان تلبية هده الرغبة ولو بإعادة المجرم إلى سجن القنيطرة ، فهو في كل الحالات سيناريو أبان عن نجاح الملكية في تدبير حادث مفبرك، مقابل شراء صمت الإسلاميين ، وهو ما سيُقوي بلا شك رصيدها الشعبي داخل المجتمع المغربي، مادام أن هناك مطلب واحد وهو سحب العفو عن الاسباني مُغتصِب الأطفال بالقنيطرة ، تم إلاستجابة له في الحين بدعوى إنه قرار اعتبر استجابة لمشاعر المغاربة''.، انه سناريوا فيلم قصير بطله '' دنييال كولفان'' لتوجيه الرأي العام المحلي عما يجري في مصر وتونس، فاستعدوا لفيلم ساخر آخر بين بن كيران ومزوار ، وفرجة ممتعة....؟؟.